

المحور الأول: التعرف على مفهوم المجمعات و القوائم المالية الموحدة

أولاً: مفهوم المجمعات

1. تعريف المجتمع:

يعرف المجمع على أنه مجموعة من المؤسسات المربوطة والمتصلة ببعضها، ويمكن أن تأخذ هذه الروابط عدة صور، لكل الهدف النهائي منها هو دائماً التمكن من تحقيق تطلعات المشتركة.

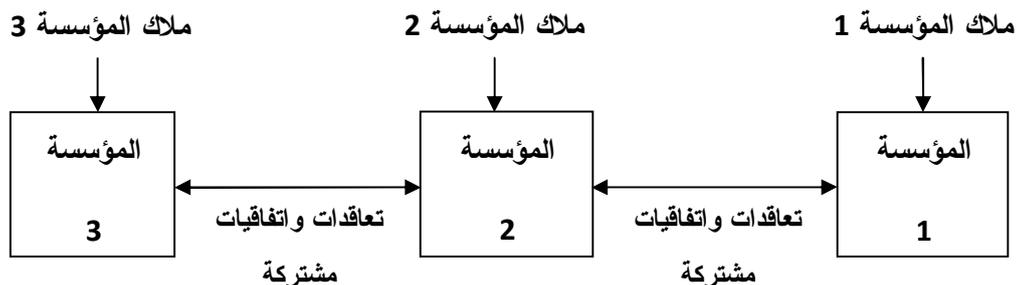
2. أنواع المجمعات:

من خلال دراسة الروابط المشار إليها أعلاه يمكن تقسيم المجمعات إلى ثلاث أنواع:

أ- مجموعة المؤسسات (Les groupements d'entreprise):

يمكن وصف هذا النوع من المجمعات بأن روابطه ذات طبيعة تعاقدية، بعبارة أخرى أن مجموع المؤسسات الداخلة ضمنه لا تنتمي إلى كيان واحدة من منظور قانوني، كما أن لكل مؤسسة مالكة ومساهمها الخاصين، والرابط الوحيد بين هذه المؤسسات هو وجود التعاقدات والاتفاقيات الموقعة التي يكون الهدف منها تحقيق أهداف ومنافع مشتركة، وهذا من منطلق الإيمان بفكرة "القوة تأتي من الاتحاد". تمكن هذه التعاقدات من توحيد الاستراتيجيات و السياسات الإدارية في شتى صورها (كاعتماد سياسة أسعار موحدة، التشارك في وسائل النقل، تقاسم أعباء تصدير المنتجات... الخ) للوصول في النهاية إلى التغلب على المنافسين و تعظيم الأرباح و تدنيه التكاليف.

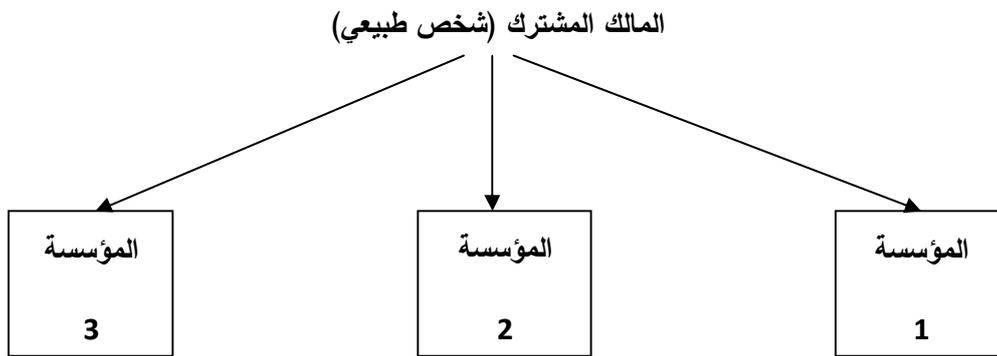
الشكل 01: الشكل العام لمجموعة مؤسسات مكونة من 3 مؤسسات



ب- المجمعات الشخصية (Le groupe personnel):

هي مجموعة من المؤسسات المرتبطة فيما بينها بنقطة وحيدة تتمثل في أن لها مالك واحد يكون شخصا طبيعيا، غير أن هذه المؤسسات ليست بينها ترابطات مالية حيث لكل منها ماليتها المستقلة على الأخرى.

الشكل 02: الشكل العام لمجمع شخصي مكون من 3 مؤسسات

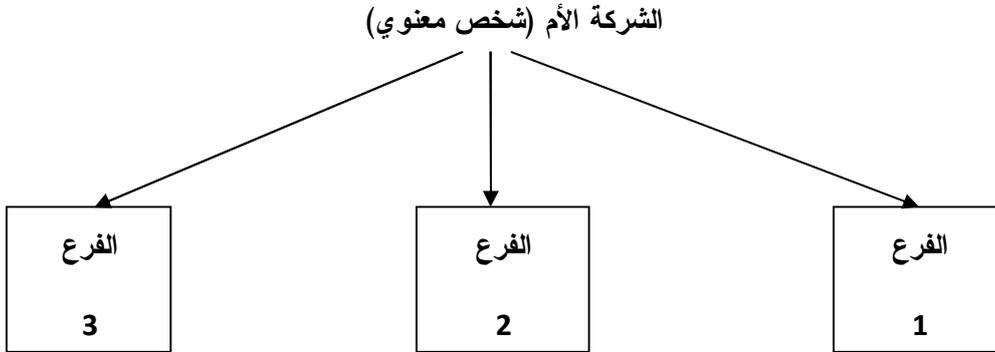


ت- المجمعات المالية (Le groupe financier):

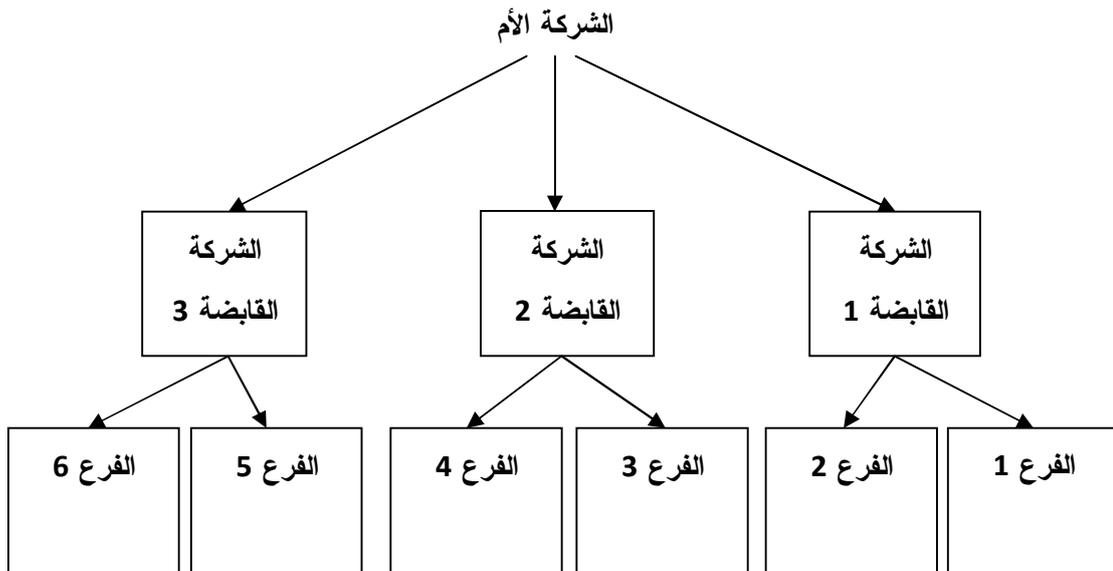
هي مجموعة المؤسسات المكونة من شركة أم و مجموعة أخرى من المؤسسات التي تدعى بالفروع، تتحكم الشركة الأم في باقي الفروع للتمكن من تحقيق أهداف واحدة، وبالتالي على عكس المجمعات الشخصية تتميز عناصر هذا المجمع بالترابط المالي فيما بينها. تعتبر المجمعات المالية أضخم أنواع المجمعات، عندما تكثر فروعها نجدها تلجأ إلى إنشاء ما يعرف بالشركات القابضة (Holdings) وهي تمثل شركات تسيير مجموعة من الفروع نيابة عن الشركة الأم.

بسبب الترابط المالي بين الفروع وعدم إستقلالية القرارات فيها عن الشركة الأم تعتبر المجمعات المالية هي الوحيدة التي تعتبر مطالبة بإنجاز القوائم الموحدة.

الشكل 03: الشكل العام لمجمع مالي لديه 3 فروع



الشكل 03: الشكل العام لمجمع مالي لديه 6 فروع و3 شركات قابضة



3. عوامل ظهور مجتمعات الشركات:

تعتبر المجتمعات ظاهرة حديثة وهناك من المختصين من يحدد بداية بروزها خلال النصف الثاني من القرن العشرين ويرتبط بزوغ هذه الظاهرة بمستجدات الأنظمة النقدية والاقتصادي والسياسية العالمية لما بعد "الحرب العالمية" الثانية.

فقبل بداية الحقبة أعلاه كانت تشريعات الأوطان المختلفة لا تعترف سوى بالشركات المنفردة، ثم أخذت تعترف بالمجمعات بشكل تدريجي نتيجة للضغوط الآتية من السوق، من طرف المجمعات في حد ذاتها والإشكالات القانونية والقضائية التي خلقتها الكيانات الاقتصادية الضخمة التابعة للخواص.

4. مزايا المجمعات: للمجمعات مزايا كثيرة للغاية يمكن ذكر بعضها

- تحقيق اقتصاديات للحجم وتوفير التكاليف خاصة الإدارية منها؛
- تعظيم الأرباح عبر ضمان المركز الاحتكاري؛
- ضمان تنويع محفظة النشاطات وبالتالي تقليل المخاطر؛
- ضمان انتشار جغرافي هام يسمح بتقليل الأنعكاسات السلبية للدورات الاقتصادية؛
- ...إلخ.

ثانيا: سياق القوائم المالية الموحدة

1. تعريف القوائم المالية الموحدة (COMPTES CONSOLIDÉS):

يمكن تعريف القوائم المالية الموحدة على أنها مجموعة من القوائم المالية المنفرد الخاصة بكيانات منتمية لمجمع واحد والتي تم دمجها إلى بعضها وفق معايير محاسبية معينة بهدف إظهار المجمع على أنها بمثابة مؤسسة واحدة.

2. دواعي توحيد الحسابات (CONSOLIDATION DES COMPTES):

يمكن تشخيص ثلاث دواعي رئيسية لتوحيد حسابات مجتمع ما:

أ- التمكن من إظهار المجمع على أنه كيان واحد: عادة ما تقف الشركة الام فقط على مهمة تسيير الكيانات التابعة لها وعلى الحصول لصالحها على مصادر تمويل، وبما أن مهمتها الرئيسية ذات طبيعة إدارية فإن هيكل أصولها يتكون في كثير من الحالات فقط على التثبيات الموجهة لإدارة المجمع كما أن أصولها تكاد تخلو من المخزونات و الزبائن، أن جانب الخصوم ففي معظمه مساهمات وأموال خاصة بالإضافة إلى الديون المضمونة من طرف

المجمع ما يعطي صورة خاطئة عن مالية المجمع. تمكن القوائم الموحدة من دمج القوائم المالية للشركة الأم مع القوائم المالية للفروع وإبراز المجمع وكأنه مؤسسة واحدة.

ب- **تمكين إدارة المجمع من تقييم الأداء المالي للمجمع ككل:** لا يمكن تقييم الأداء المالي العام للمجمع من خلال دراسة ميزانية فرع واحد بل يتطلب ذلك دمج كافة حسابات الفروع قبل تقييم الأداء.

ت- **مساعدة المتعاملين الخارجيين على اتخاذ القرار المالي السليم تجاه الفروع:** لا يمكن للجهات الممولة للفروع أن تتوصل للقرار الصائب تجاه الفروع من خلال دراسة قوائم هذه الأخيرة لوحدها، فعادة ما لا تعبر هذه القوائم عن الوضع المالي الحقيقي للفرع المراد تمويله بسبب وجود علاقات مالية معقدة ومتشابكة مع باقي مكونات المجمع، ما يجعل من القوائم المالية الموحدة مصدر لاغنى عنه لاتخاذ القرارات المالية تجاه الفروع.

3. مراحل توحيد الحسابات:

يتم الوصول إلى توحيد الحسابات بعد المرور بثلاث مراحل وهي:

- تحديد نطاق التوحيد
- تحديد طريقة التوحيد
- تطبيق طريقة التوحيد

ثالثا: تحديد نطاق توحيد الحسابات:

1. تعريف نطاق التوحيد و صلاحية تحديده:

يقصد بنطاق التوحيد وضع قائمة الكيانات التي يجب دمج حساباتها الى بعضها. ويستحسن تحديد هذه القائمة من طرف جهة مستقلة على غرار المدققين الخارجيين نظرا لتوفرهم على الاستقلالية اللازمة لتحديد هذه القائمة بموضوعية. ولقد ركزت المعايير المحاسبية الدولية على ضرورة استقلالية الجهة التي تقع على عاتقها تحديد قائمة الكيانات الواجبة الدمج تفاديا لممارسات التوحيد التي تفصي الفروع ذات الوضع المالي السيء. كما حددت المعايير المحاسبية الدولية شروط الإدماج في القوائم الموحدة وشروط الإقصاء.

2. شروط الإدماج ضمن نطاق التوحيد:

لقد حددت المعايير المحاسبية الدولية ثلاث أنواع من الفروع الواجب اعتبارها ضمن قائمة التوحيد وهي:

- الشركات المسيطر عليها حصريا (ويتعرض لها المعيار الدولي (IAS27)؛
- المؤسسات المشتركة (ويتعرض لها المعيار الدولي (IAS31)؛
- المؤسسات تحت التأثير المعتبر (ويتعرض لها المعيار الدولي (IAS28).

3. السيطرة الحصرية (CONTRÔLE EXCLUSIF):

تتحقق السيطرة الحصرية للشركة الأم على الفروع التابعة لها بعدة طرق وهي:

أ- ملكية غالبية الأسهم (Le contrôle de droit):

وهي أكثر شروط السيطرة الحصرية شيوعا وتتحقق في عندما تكون الشركة الأم مالكة لنسبة تحكم تفوق الـ 50% من إجمالي الأصوات. والمعلوم أن نسبة التحكم تستخرج كالتالي:

$$\text{نسبة التحكم} = \frac{\text{عدد الأصوات المملوكة من طرف الشركة الأم}}{\text{إجمالي الأصوات الموجودة في الفرع}}$$

وينبغي التفرقة بين فكرة نسبة التحكم و نسبة العائد (تدعى كذلك بنسبة الحصة أو الفائدة) التي تعبر عن نصيب الشركة الأم في أرباح فرعها ورؤوس أمواله والتي تحتسب كالتالي:

$$\text{نسبة العائد} = \frac{\text{عدد الأسهم المملوكة من طرف الشركة الأم}}{\text{إجمالي الأسهم الموجودة للفرع}}$$

أو

$$\text{نسبة العائد} = \frac{\text{الحصة المساهم بها في رأس المال}}{\text{القيمة الإجمالية لرأس المال}}$$

ب- مظاهر السيطرة الحصرية الأخرى:

في بعض الحالات لا يكون للشركة الأم ما يفوق الـ 50% من الأسهم رغم ذلك تتحقق لها في بعض الحالات السيطرة الحصرة، وهذه الحالات هي:

i. التحكم على ارض الواقع (Contrôle de fait):

يتحقق التحكم على ارض الواقع عندما يكون لدى الشركة الأم صلاحية تعيين غالبية أعضاء الجهاز الإداري في الشركة دون أن يكون لها الأغلبية أي أكثر من 50% من الأصوات. ينتج مثل هذا الوضع عندما تكون الشركة الأم هي المساهم الرئيسي صاحب أكبر حصة بينما باقي المساهمات مشتتة بين الجمهور وغير متركزة لدى مساهم واحد.

ii. السيطرة بموجب تعاقداً: وتتحقق في حالة

a. وجود اتفاقات مع باقي المساهمين (Clauses statutaires): يمكن أن نجد

بعض الحالات تكون فيها الشركة الأم لا تملك أغلبية المساهمات في الفروع ولكن توجد معاهدات بينها وبين مساهمين آخرين تسمح لها بكسب مزيد من الأصوات والوصول إلى الأغلبية. تتضمن هذه المعاهدات بندا ينص على استعمال هؤلاء المساهمين الأصوات التي بحوزتهم مع رغبات الشركة الأم الموقعة معهم.

b. وجود معاهدات الحملالة (Convention de portage): تعرف الحملالة على

أنها من بدائل التمويل يقوم فيها بنك أو شركة تمويلية متخصصة بتقديم دعمه لشركة أم من خلال شراء مجموعة هامة من الأسهم لصالح الشركة الأم في شركة أخرى على أن تلتزم هذه المنشأة التمويلية باستعمال الأصوات المربوطة بالأسهم المشتراة كما ترغب الشركة الأم كما تلتزم المنشأة بإعادة بيع الأسهم بسعر متفق عليه مسبقاً للشركة الأم عند تاريخ مستقبلي.

iii. التحكم الاقتصادي في الشركات ذات الغرض الخاص ("Entités ad hoc"): يتحقق

التحكم الاقتصادي عندما توقع الشركة الأم عقداً مع شركة أخرى ينص على أن تقوم هذه الأخيرة بتوجيه كامل نشاطها لفائدة الشركة الأم. يجعل مثل هذا العقد الشركة المتعاقدة متحكم فيها اقتصادياً من طرف الشركة الأم.

4. المؤسسات المشتركة (Co-entreprise):

تعرف المؤسسات المشتركة على أنها شركات يتم خلقها من طرف عدد محدود من الشركات (في الغالب لا يتعدى هذا العدد ثلاث شركات) ويكون الهدف من هذه الشراكة إنتاج منتج مشترك في إطار شركة واحدة مستقلة بذاتها من الناحية القانونية.

يدخل هذا النوع من المؤسسات ضمن نطاق التوحيد لان درجة السيطرة في مثل هذه الشركات تكاد تكون مقسمة بالتساوي حيث تتخذ كافة القرارات المرتبطة بالتسيير ومصير المؤسسة عن طريق الإجماع.

5. الشركات تحت التأثير المعبر (Sous influence notable):

تعرف الشركات تحت التأثير المعبر على انها شركات تمتلك المؤسسة فيها القدرة على المشاركة بشكل فعال في القرارات و السياسات المالية و العملياتية لكن ليس لها الكلمة "الفاصلة" في شؤون المؤسسة.

يحصل التأثير المعبر إذا توفرت إحدى النقاط التالية:

- لدى المؤسسة تمثيل في مجلس الإدارة أو الجهاز الإداري المناسب؛
- تستطيع الشركة المساهمة في القرارات المتخذة؛
- توجد تعاملات هامة بين الشركة الأم و المؤسسة؛
- يوجد تبادل للموظفين القائمين على الإدارة؛
- تزود الشركة الأم المؤسسة الأخرى بالمعلومات ذات الطبيعة التقنية وتساعد على اتخاذ القرار.

رابعاً: طرق التوحيد:

تحدد المعايير الدولية ثلاث طرق لتوحيد الحسابات وهي:

- طريقة التوحيد الكلية (INTÉGRATION GLOBALE)
- طريقة التوحيد الجزئية (INTÉGRATION PROPORTIONNELLE)
- طريقة التوحيد بالمعادلة (MISE EN ÉQUIVALENCE)

ترتبط المعايير المحاسبية الدولية بين طرق التوحيد الثلاث و الأنواع الثلاث للشركات المكونة لنطاق التوحيد:

1. طريقة التوحيد الكلية **Intégration global**:

طريقة التوحيد الكلية تتمثل في عملية أساسها هو جمع الأرصدة ومختلف مراكز الميزانية وجدول الحسابات الخاصة بالشركة الأم وفروعها إلى بعضها البعض وذلك بنسبة 100%، مع إحترام القواعد التالية التي تحددها معايير الإفصاح الدولية بها.

أ- قواعد التوحيد الكلي للقوائم المالية:

i. توحيد الميزانية:

a. جانب الأصول: في التوحيد الكلي الذي يطبق على الشركات تحت السيطرة الحصرية يتم دمج كامل عناصر أصول الفرع أو الفروع إلى عناصر أصول الشركة الأم، فمثلا:

التثبيات الموحدة = مبلغ تثبيات الشركة الأم + مبلغ تثبيات الفرع 1 + تثبيات الفرع 2 +... الخ

المخزونات الموحدة = مخزونات الشركة الأم + مخزونات الفرع 1 + مخزونات الفرع 2 +... الخ

الزبائن الموحدة = زبائن الشركة الأم + زبائن الفرع 1 + زبائن الفرع 2 + زبائن الفرع 3 +... الخ

ملاحظة هامة: في الميزانية الفردية للشركة الأم تظهر المساهمات في الفروع كحسابات إستثمارات مالية في جانب الأصول، ينبغي عند توحيد الحسابات تحويل أرصدة هذه الحسابات إلى قيمة صفرية. فبما أننا قمنا بدمج حسابات أصول الفروع إلى حسابات الشركة الأم لا ينبغي أن يظهر تمثيل آخر للمساهمات في الفروع على شكل استثمارات مالية، لأن ذلك سوف يعني أن الفروع ممثلة مرتين في الأصول الموحدة واحدة كأصول مدموجة وواحدة أخرى كإستثمارات مالية (لفهم أحسن أنظر المثال أدناه).

خلاصة القول أن توحيد الأصول به مرحلتين هما:

- **المرحلة الأولى:** جمع مبالغ حسابات أصول الفرع مع مبالغ حسابات الشركة
- **المرحلة الثانية:** حذف حساب المساهمات في الفرع ضمن الأصول الميزانية الموحدة لأن ذلك سوف يعني أن الفرع ممثل مرتين في الميزانية الموحدة (لفهم أحسن أنظر المثال أدناه).

b. جانب الخصوم: حسب معايير الإفصاح الدولية يجب تقسيم عمود الخصوم إلى ثلاث أبواب وهي:

❖ **حصة المجمع في الأموال الخاصة:** ويتكون من

- ✓ **الأموال الخاصة للشركة الأم:** يظهر في هذا الباب قيمة رأس مال الشركة الأم الواردة في ميزانيتها
- ✓ **الإحتياطيات الموحدة:**

تحت معايير الإفصاح الدولية بأن يتم إظهار توزيع الحصص في الأموال الخاصة بين الأغلبية والأقلية في جانب الخصوم، حيث تتصح بأن تدمج حصة الشركة الأم في رأس المال واحتياطيات الفروع إلى الإحتياطيات الموحدة مع الحرص على حذف قيمة المساهمات في الفرع (التي كانت واردة في ميزانية الشركة ضمن حساب المساهمات في جانب الأصول) من نفس هذه الإحتياطيات، حرصا على توازن جانبي الميزانية.

الإحتياطيات الموحدة = إحتياطيات الشركة الأم + (إحتياطيات الفرع * نسبة العائد) + (رأس المال الفرع * نسبة العائد) - أسهم الشركة الأم في الفرع المسجلة في الأصول

✓ **النتيجة الموحدة:** تمثل النتيجة الموحدة نتيجة الشركة الأم مضافا إليها حصة الشركة الأم في الفروع.

النتيجة الموحدة = نتيجة الشركة الأم + (نتيجة الفرع * نسبة العائد)

❖ **الديون الموحدة:** يجب جمع مبلغ ديون الفرع بأكملها مع مبلغ ديون الشركة الأم

الديون الموحدة = ديون الشركة الأم + ديون الفرع بأكملها

❖ **حصة الأقلية في الأموال الخاصة:**

حصة الأقلية = (رأس مال الفرع * نسبة عائد الأقلية) + (إحتياطيات الفرع * نسبة عائد الأقلية) + (نتيجة الفرع * نسبة عائد الأقلية)

نسبة عائد الأقلية = 100% - نسبة عائد الشركة الأم

ii. **جدول حسابات النتائج:** في التوحيد الكلي يتم دمج كافة مكونات جدول حسابات الفرع أو الفروع إلى كافة مكونات جدول حسابات الشركة الأم مع الحرص على إبراز حصة المجمع وحصة الأقلية أسفل جدول الحسابات فمثلاً:

المبيعات الموحدة = مبيعات الشركة الأم + مبيعات الفرع 1 + مبيعات الفرع 2 + ... الخ

الاستهلاكات الموحدة = استهلاكات الشركة الأم + استهلاكات الفرع 1 + استهلاكات الفرع 2 + ... الخ

لأجور الموحدة = أجور الشركة الأم + أجور الفرع 1 + أجور الفرع 2 + أجور الفرع 3 + ... الخ

مثال:

ليكن لدينا القوائم المالية لمجمع يتكون من فرع 1 وشركة أم.

الميزانيات:

الشركة الأم

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
تثبيات	120	رأس المال	150
مساهمات في الفرع 1	50	إحتياطيات	100
أصول متداولة	180	نتيجة	20
		ديون	80
المجموع	350	المجموع	350

الفرع

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
تثبيات	200	رأس المال	100
أصول متداولة	50	إحتياطيات	50
		نتيجة	10
		ديون	90
المجموع	250	المجموع	250

جدول حسابات النتائج

الشركة الأم

المبلغ	البيان
1050	المبيعات
1050	إجمالي النواتج
500	استهلاكات
510	مصاريف أخرى
15	مخصصات الاهتلاك
5	مصاريف مالية
1030	أجمالي الأعباء
20	النتيجة

الفرع

المبلغ	البيان
510	المبيعات
510	إجمالي النواتج
250	استهلاكات
255	مصاريف أخرى
20	مخصصات الاهتلاك
5	مصاريف مالية
500	أجمالي الأعباء
10	النتيجة

المطلوب: إذا فرضنا أن نسبة التحكم هي 40% رغم ذلك تعتبر الشركة الأم مسيطر حصري على الفرع بسبب عامل التحكم على ارض الواقع وأن كل الأسهم هي أسهم، قم بتوحيد ميزانيتي الفرع والشركة الأم.

الحل:

توحيد الأصول:

$$320 = 200 + 120 = \text{توحيد التثبيات}$$

$$0 = 50 - 50 = 1 \text{ إقصاء المساهمات في الفرع}$$

$$230 = 50 + 180 = \text{توحيد الأصول المتداولة}$$

توحيد الخصوم:

حصة الشركة الأم في الأموال الخاصة للمجمع

$$\text{رأس مال الشركة الأم} = 150$$

الاحتياطيات الموحدة = إحتياطيات الشركة الأم + حصة الشركة الأم في رأس مال الفرع + حصة الشركة الأم في الاحتياطيات - المساهمات في الفرع

$$\text{الاحتياطيات الموحدة} = 100 + (100 * \%40) - (50 * \%40) = 110$$

$$\text{النتيجة الموحدة} = 20 + 10 * \%40 = 24$$

$$\text{الديون الموحدة} = 80 + 90 = 170$$

حصة الأقلية في الأموال الخاصة للمجمع = رأس مال الفرع * نسبة العائد الخاصة بالأقلية (في مثالنا 60% أي 100-40) + احتياطيات الفرع * نسبة العائد الخاصة بالأقلية + نتيجة الفرع * نسبة العائد الخاصة بالأقلية

$$\text{حصة الأقلية في الأموال الخاصة للمجمع} = (100 * \%60) + (50 * \%60) + (10 * \%60) = 96$$

الميزانية الموحدة حسب طريقة الدمج الكلي:

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
	حصة المجمع في الأموال الخاصة	320	تثبيات
150	رأس المال	230	أصول متداولة
110	إحتياطيات		
24	نتيجة		
170	الديون		
96	حصة المجمع في الأموال الخاصة		
550	المجموع	550	المجموع

جدول حسابات النتائج الموحد حسب طريقة الدمج الكلي:

المبلغ	البيان
510+1050	المبيعات
1560	إجمالي النواتج
250+500	استهلاكات
225+510	مصاريف أخرى
20+15	مخصصات الاهتلاك
5+5	مصاريف مالية
1530	أجمالي الأعباء
30	النتيجة
6	حصة الأقلية
24	النتيجة الصافية (حصة المجمع)

2. طريقة التوحيد الجزئي (Intégration proportionnel):

تستعمل هذه الطريقة في حالة المؤسسات المشتركة التي تتقاسم فيها المسؤوليات بشكل متساوي في اتخاذ القرار و كثيرا ما يتم توزيع العوائد بالتناسب مع نسب المساهمة في رأس المال. تضم مختلف الحسابات الموجودة في الميزانية وجدول حسابات النتائج إلى ميزانية الشركة حسب نسبة العائد في الفرع الذي يراد دمج حساباته.

أ- قواعد التوحيد الجزئي للقوائم المالية:

i. توحيد الميزانية:

a. توحيد الأصول:

في هذه الطريقة تضم أرصدة أصول الفرع أو الفروع إلى أصول الشركة الأم جزئيا وبالتناسب مع حصة الشركة الأم في رأس مال الفرع مثلا:

$$\text{التثبيات الموحدة} = \text{تثبيات الشركة الأم} + (\text{تثبيات الفرع} * \text{نسبة العائد})$$

$$\text{المخزونات الموحدة} = \text{مخزونات الشركة الأم} + (\text{مخزونات الفرع} * \text{نسبة العائد})$$

الزبائن الموحدة = زبائن الشركة الأم + (زبائن الفرع * نسبة العائد)

ملاحظة هامة: ينبغي دائما حذف مبلغ المساهمات في الفرع من الأصول الموحدة.

خلاصة القول أن توحيد الأصول به مرحلتين هما:

• **المرحلة الأولى:** جمع مبالغ حسابات أصول الفرع جزئيا (حسب نسبة العائد) مع مبالغ حسابات الشركة الأم

• **المرحلة الثانية:** حذف حساب المساهمات في الفرع ضمن الأصول الميزانية الموحدة لأن ذلك سوف يعني أن الفرع ممثل مرتين في الميزانية الموحدة (لفهم أحسن أنظر المثال أدناه).

b. توحيد الخصوم: حسب معايير الإفصاح الدولية يجب تقسيم عمود الخصوم إلى بابان وهما:

❖ **الأموال الخاصة الموحدة:** ويظهر فيه

✓ **الأموال الخاصة للشركة الأم:** يظهر في هذا الباب قيمة رأس مال الشركة الأم الواردة في ميزانيتها

✓ **الإحتياطيات الموحدة:** يجب أن ترد الإحتياطيات الموحدة مكونة من إحتياطيات الشركة الأم وحصصة الشركة الأم في رأس مال الفرع وحصصة الشركة الأم في إحتياطيات الفرع محذوف منها المساهمات في الفرع. ويمكن تلخيص ذلك كمايلي:

الإحتياطيات الموحدة = إحتياطيات الشركة الأم + (إحتياطيات الفرع * نسبة العائد) + (رأس المال الفرع * نسبة العائد) - أسهم الشركة الأم في الفرع

✓ **النتيجة الموحدة:** تمثل النتيجة الموحدة نتيجة الشركة الأم مضافا إليها حصصة الشركة الأم في الفروع.

النتيجة الموحدة = نتيجة الشركة الأم + (نتيجة الفرع * نسبة العائد)

❖ **الديون الموحدة:** يجب جمع مبلغ ديون الفرع جزئيا حسب حصصة الشركة الأم في الفرع مع مبلغ ديون الشركة الأم

الديون الموحدة = ديون الشركة الأم + ديون الفرع * نسبة العائد

ii. توحيد جدول حسابات النتائج: في التوحيد الجزئي يتم دمج كافة مكونات جدول حسابات الفرع أو

الفروع إلى مكونات جدول حسابات الشركة الأم حسب حصة الشركة الأم في الفرع فمثلاً:

المبيعات الموحدة = مبيعات الشركة الأم + (مبيعات الفرع 1 * نسبة العائد في الفرع 1) + (مبيعات الفرع 2 * نسبة العائد في الفرع 2) ... الخ

الاستهلاكات الموحدة = استهلاكات الشركة الأم + (إستهلاكات الفرع 1 * نسبة العائد في الفرع 1) + (إستهلاكات الفرع 2 * نسبة العائد في الفرع 2) ... الخ

الأجور الموحدة = أجور الشركة الأم + (أجور الفرع 1 * نسبة العائد في الفرع 1) + (أجور الفرع 2 * نسبة العائد في الفرع 2) ... الخ

مثال 02: إذا فرضنا أن الفرع في المثال السابق عبارة عن مؤسسة مشتركة (Co-entreprise) أعد حل التمرين في هذه الحالة.

الحل:

توحيد الأصول:

$$\text{توحيد التثبيبات} = 120 + (200 * 40\%) = 200$$

$$\text{المساهمات في الفرع} = 50 - 50 = 0$$

$$\text{توحيد الأصول المتداولة} = 180 + (50 * 40\%) = 200$$

توحيد الخصوم:

الأموال الخاصة للمجمع:

$$\text{رأس مال الشركة الأم} = 150$$

حصة الشركة الأم في رأس المال (تضاف لاحتياطياتها مع عدم إهمال حذف المساهمات في الفرع):

الاحتياطيات الموحدة = إحتياطيات الشركة الأم + حصة الشركة الأم في رأس مال الفرع + حصة الشركة الأم في

الاحتياطيات - المساهمات في الفرع

$$\text{الاحتياطيات الموحدة} = 100 + (100 * 40\%) + (50 * 40\%) - 50 = 110$$

$$\text{النتيجة الموحدة} = 20 + 10 * 40\% = 24$$

$$\text{الديون الموحدة} = 80 + (90 * 40\%) = 170$$

الميزانية الموحدة حسب طريقة الدمج الجزئي:

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
	حصة المجمع في الأموال الخاصة	200	تثبيبات
150	رأس المال	200	أصول متداولة
110	إحتياطات		
24	نتيجة		
116	الديون		
400	المجموع	400	المجموع

جدول حسابات النتائج الموحد بطريقة الدمج الجزئي:

المبلغ	البيان
(510*40%)+1050	المبيعات
1254	إجمالي النواتج
(250*40%)+1050	استهلاكات
(225*40%)+500	مصاريف أخرى
(20*40%)+15	مخصصات الاهتلاك
(5+40%)+5	مصاريف مالية
1230	أجمالي الأعباء
24	النتيجة الصافية

طريقة المعادلة (Mise en équivalence):

تخص هذه الطريقة الشركات التي تكون تحت التأثير المعتبر التي تكون للشركة الام فيها تأثير هام على مختلف القرارات الطويلة والقصيرة الاجل في الفرع الا انها لا تملك الكلمة النهائية (الكلمة النهائية لصاحب الأغلبية). في هذه الطريقة هناك تغيير وحيد على ميزانية الشركة الأم، وهو تغيير في جانب الأصول يتمثل في اعادة تقييم مساهمات الشركة الأم في فروعها. تتم إعادة التقييم وفق

المعادلة التالية:

$$\text{الأسهم المعدلة (Titre mis en équivalence)} = (\text{رأس مال الفرع} * \text{نسبة العائد}) + (\text{إحتياطات الفرع} * \text{نسبة العائد}) + (\text{نتيجة الفرع} * \text{نسبة العائد})$$

من هذا المنطلق تتكون الميزانية من:

❖ جانب الأصول: وفيه نجد

- ✓ مبالغ أصول الميزانية الفردية الخاصة بالشركة الأم: لا يتم دمج أصول الفرع كلياً أو جزئياً كما في الطريقتين السابقتين. والتغيير الوحيد يتم على قيمة أسهم الشركة الأم في الفرع.
- ✓ الأسهم المعدلة: حيث إستبدال قيمة أسهم الشركة في الفرع بقيمتها المعدلة كما هو موضح في المعادلة أعلاه

❖ جانب الخصوم: وفيه نجد

- ✓ مبالغ الميزانية الفردية الخاصة بالشركة الأم: لا يتم دمج خصوم الفرع كلياً و لاجزئياً كما في الطريقتين السابقتين. والتغيير الوحيد يتم على مستوى الاحتياطات الموحدة والنتيجة الموحدة.
- ✓ الاحتياطات الموحدة: وتحتسب كما يلي:

$$\text{الاحتياطات الموحدة} = \text{إحتياطات الشركة الأم} + (\text{رأس مال الفرع} * \text{نسبة العائد}) + (\text{إحتياطات الفرع} * \text{نسبة العائد}) + (\text{نتيجة الفرع} * \text{نسبة العائد})$$

- ✓ النتيجة الموحدة: وتحتسب كما يلي

$$\text{النتيجة الموحدة} = \text{نتيجة الشركة الأم} + (\text{نتيجة الفرع} * \text{نسبة العائد})$$

مثال 03: إذا فرضنا أن الفرع في المثال السابق عبارة عن مؤسسة تحت التأثير المعنبر (Sous influence notable) أعد حل التمرين في هذه الحالة.

الحل:

الأصول:

$$\text{المساهمات في الفرع 1 المعدلة} = (100 * \%40) + (50 * \%40) + (10 * \%40) = 64$$

الخصوم:

$$110 = 50 - (50 * \%40) + (100 * \%40) + 100$$

$$24 = (10 * \%40) + 20$$

الميزانيات الموحدة وفق طريقة المعادلة:

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
150	رأس المال	120	تثبيات
110	الإحتياطات الموحدة	64	مساهمات في الفرع 1
24	نتيجة موحدة	180	أصول متداولة
80	ديون		
364	المجموع	364	المجموع

جدول حسابات النتائج الموحد وفق طريقة المعادلة:

المبلغ	البيان
1050	المبيعات
1050	إجمالي النواتج
500	استهلاكات
510	مصاريف أخرى
15	مخصصات الاهتلاك
5	مصاريف مالية
1030	أجمالي الأعباء
20	نتيجة الشركة الأم
4	حصة المجمع في الشركات تحت التأثير المعتبر
24	النتيجة الصافية